المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستديمة لولاية مدنين

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ جوان 2014
الهيكل المنفذ	▪ الوكالة الألمانية للتنمية
الهيكل المستفيد	▪ وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستديمة ▪ وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	

دراسة استراتيجية	X
دراسة قطاعية	X
بحث	
وثيقة عمل/ تقرير	

أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ إطار استراتيجي ونظرة مستقبلية حول التنمية الجهوية ، ▪ وضع آلية خصوصية لتطوير مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ▪ تعزيز قدرة الفاعلين المحليين على التشاور والتوافق وعلى التشخيص والتخطيط والمشاركة في بناء مسار تنموي جهوي

الملخص

أهم عناصر التشخيص	▪ تشخيص عام لمسار ووضعية التنمية ▪ تشخيص قطاعي لأهم القطاعات ذات الأولوية ▪ إشكاليات التنمية في الجهة ▪ تحديد التوجهات الإستراتيجية التنموية المستقبلية ▪ إعداد برنامج عمل للتنمية المستقبلية
أهم الاستنتاجات	**تشخيص عام لمسار ووضعية التنمية:** ▪ الاستثمار العمومي خلال الفترة 1973-1985: 80 مليون دينار وهو ما يمثل 7.3 % من المبالغ المرصودة لولايات الجنوب

- الاستثمار العمومي خلال الفترة 2010 – 1987 : 1567 مليون دينار وهو ما يمثل % 4.1 من مجموع الاستثمارات العمومية المنجزة.

🡸 طبيعة الاستثمارات العمومية غير هيكلية وغير قادرة على دفع الاقتصاد بشكل ملموس وإحداث نقلة نوعية في مسار التنمية

- الاستثمار الخاص خلال الفترة 2010 – 1987 : 3679 مليون دينار . وهو ما يمثل % 5.6 من جملة الاستثمارات الخاصة (تحتل المرتبة الثامنة)

🡸 أهم الاستثمارات خلال الفترة 2010 – 1987 في قطاع السياحة

- نسبة النشاط السكاني ضعيفة مقارنة بالمستوى الوطني (النسبة على المستوى الوطني من % 45.6 سنة 2004 إلى حوالي % 47 سنتي 2008و 2010 بينما في الجهة وعلى التوالي % 39.8 و 43.1 %و% 40.2.
- نسبة بطالة عالية نسبيا سنة 2012 تقدر بـ % 21 بينما يبلغ المعدل الوطني 17.6 %
- نسبة مؤشر الفقر سنة 2005: 10.1% مقابل % 4.6 بالمنستير و % 27.2بالقصرين و % 27.5 بسيدي بوزيد
- مؤشر التنمية الجهوية سنة 2012 يبلغ 0.50 مقابل 0.76 لتونس العاصمة
- مؤشر التنمية البشرية: الرتبة 13 بمؤشر 0.72 مقابل 0.82 لتونس

🡸 تفاوت كبير في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الجذابة الساحلية والمناطق المهمشة الداخلية في نفس الولاية.

تشخيص قطاعي لأهم القطاعات ذات الأولوية:

1. الفلاحة والصيد البحري

- تختص الفلاحة بصبغتها التقليدية وبصفة خاصة بالزراعات البعلية المرتبطة أساسا بالظروف المناخية
- تنافسية القطاع الفلاحي تعتبر محدودة مع انتاجية ضعيفة وغير منتظمة
- أهم الأنشطة الفلاحية إنتاج الزيتون (3 مليون شجرة و 188250 هكتار) وتربية الماشية 330000 (رأس غنم وماعز و 19000 ابل و 800

بقر) ونظرا لضعف الموارد المائية فإن الفلاحة السقوية تظل ثانوية في المنطقة 400 هكتار.

- يحتل قطاع الصيد البحري أهمية ويؤمن معدل انتاج سنوي يبلغ 16300 طن أي ما يعادل % 17 من جملة الانتاج الوطني للصيد البحري.
- تواجه الموارد الطبيعية الفلاحية عديد التهديدات منها ندرة وملوحة المياه وتدهور المراعي وانجراف التربة إذ يتعرض حوالي % 80 من مساحة الجهة إلى مخاطر الانجراف بينما تعاني % 38 من المساحة الانجراف الحاد.
- مصادر عديدة للتلوث: الانجراف البحري والقاء نفايات الفوسفوجيبس المتأتي من المنطقة الصناعية بقابس والموارد المائية للموائد السطحية التي تستقبل المياه المستعملة الغير معالجة أو معالجة بأنظمة تطهير غير ذات جدوى و التلوث بالنفايات الصلبة نتيجة أنظمة تصرف غير محكمة.

2. الصناعة

- نشاط صناعي محدود ويرتكز على بعض القطاعات الصناعية: الصناعات الغذائية ومواد البناء والنسيج 81 %
- يقتصر النشاط الصناعي إجمالا على التحويل الأولي للموارد المتوفرة محليا ولا يتجاوز هذا المستوى والانتقال إلى مستوى أرفع من التحكم التكنولوجي إلاّ نادرا.
- توفر الصناعات المعملية 4500 موطن شغل وتمثل بذلك حوالي % 4 من جملة السكان النشطين بالجهة.

3. السياحة

- بلغت مداخيل السياحة بولاية مدنين سنة 2008 حوالي ربع مداخيل العملة الصعبة للقطاع السياحي في البلاد التونسية (% 23).
- تم خلق 20 ألف موطن شغل مباشر و 70 ألف موطن شغل غير مباشر
- يقتصر القطاع السياحي بالأساس على جزيرة جربة وبصفة جزئية جرجيس ولا تنتفع بقية المناطق بالسياحة إلاّ بصفة محدودة.
- تستأثر معتمديات حومة السوق، ميدون وجرجيس ب 98 % من النزل في الجهة وذلك بنسب على التوالي 32 % ،50 % و 16 %.

- بقيت معتمديات بني خداش ومدنين وبنقردان و يدي مخلوف التي تمتلك تراثا ايكولوجيًا وثقافيًا متميّزا (مشاهد جبلية ومواقع أثرية وقصور ومحميات وبحيرات وسواحل) خارج الانشطة السياحية التي عرفتها الجهة رغم بروز بعض المبادرات حديثا خاصة في منطقة بني خداش بهدف بعث أنشطة سياحية بديلة.

4. التهيئة الترابية والبنية الأساسية

- تتسّم وضعية التهيئة الترابية والبنية الأساسية بولاية مدنين باختلال في استغلال المجال يتمثل اساسا في التركيز على المنطقة الساحلية من حيث الكثافة السكانية والانشطة الاقتصادية كما يشكو القطاع من نسق تعمير غير مراقب وغير منظم تزداد خطورته باعتبار عدم وضوح الوضعيات العقارية.
- ضعف الهياكل المحلية والجهوية المعنية بالتهيئة الترابية أحد معوقات التنظيم الأمثل للمجال بالجهة.
- تعتبر الشبكات الجهوية والمحلية للطرقات مكتملة نسبيا ولكنها في حالة متردية عند بعض النقاط وهي تحتاج إلى إعادة تهيئة وتوسيع.
- تم تعويض الربط تلقائيا بين مدنين وجربة عبر البطاح 67 كلم بالطريق الرومانية 107 كلم بما يبعد أكثر قطبي الولاية مدنين وجربة ويزيد في عزل سيدي مخلوف وبوغرارة عن بقية المناطق خاصة الساحلية.
- يمثل البطاح نقطة اختناق أضعفت الربط بين جربة وقابس ولم ينجح المسلك الريفي المعبد الرابط بين بوحامد والقرين في تعويض دور البطاح في دعم الحركية الاقتصادية بين قطبي السياحة والصناعة بالجنوب الشرقي.

⬅يمثل الانفتاح على المجال الدولي بالنسبة لجهة لها واجهة بحرية وحدود دولية مثل ولاية مدنين أحد أهم عوامل قوة لتنميتها غير أن البنية التحتية بالجهة من طرقات وموانئ ومطارات تظل ضعيفة، لا تساعد بالشكل الكاف في تطوير اقتصاد الجهة وإدماجها أكثر في الفضاء الاقتصادي الدولي.

⬅احدثت منذ سنة 1996 منطقة حرة مرتبطة بالميناء التجاري بجرجيس وهي مهيأة ومجهزة لاستقبال أنشطة غير مقيمة ويتم حاليا استغلال 63% من الجزء المهيأ وذلك من خلال أنشطة انتاج وخدمات ومع ذلك يظل هذا الفضاء يفتقر إلى تجهيزات هامة (شبكة غاز، شبكات اتصال متطورة) تسمح

باستجلاب مؤسسات وشركات كبرى منتجة للقيمة ومشغّلة لليد العاملة المختصة و الكوادر العليا ويبقى البعد الدولي الذي يفترض أن يقدمه هذا الفضاء إلى الجهة ضعيفا.

5. التعليم العالي والتكوين المهني والبحث والتطوير

- انطلق قطاع التعليم العالي متأخرا بولاية مدنين فقد انشأت أول مؤسسة تعليم عالي المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بجربة سنة 2000 ومنذ سنة 2004 سجل ارتفاع في عدد مؤسسات التعليم العالي 5 مؤسسات و 3678 طالبا حاليا
- تسجل الجهة سنويا نجاح ما بين 3000 و 4000 تلميذ في الباكالوريا بينما لا تستقبل مؤسسات التعليم العالي بالجهة الا 400 او 500 طالب جديد في كل سنة.
- في مجال البحث والتطوير تم احداث معهد المناطق القاحلة بالجهة منذ ما يزيد عن الثلاثين سنة وقد تحول هذا المعهد إلى قطب امتياز في مجال البحث حول المناطق الجافة هذا وتم مؤخرا بعث القطب التكنولوجي لتثمين موارد الصحراء ومحضنتي مؤسسات بكل من جربة ومدنين وهو ما من شانه ان يدعم ويثمن العمل الكبير الذي يقوم به معهد المناطق القاحلة منذ سنوات في مجال البحث و التطوير.
- تضم الجهة 35 مركزا للتكوين المهني تغطي كافة الاختصاصات غير أن بعضها يحتاج إلى التأهيل وإعادة الهيكلة قصد مواكبة تطور حاجيات القطاعات المنتجة وسوق الشغل بصفة عامة.

6. الشراكة مع ليبيا

- عرفت الفترة 2010 – 1989 كثافة للتبادل بين البلدين وقد تضاعفت الصادرات التونسية نحو ليبيا لتمرَّ من 438 مليون دولار خلال الفترة 2007 – 2001 إلى 805 مليون دولار للفترة 2011 – 2008 أما الميزان التجاري فقد مر من عجز بـ 30 مليون دولار خلال الفترة 2001–2008 إلى فائض بـ 320 مليون دولار خلال الفترة 2008–2011.
- حولت حرية تبادل السلع وتنقل الأشخاص بين تونس وليبيا ولاية مدنين إلى ممّر تبادل وعبور غير أن مساهمة الجهة في الصادرات التونسية نحو ليبيا تظل هامشية ولا تعني إلاّ عددا قليلا من المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالجهة.

- يقتصر التبادل المنظم بين الولاية وليبيا على الخدمات السياحية والطبية بينما تضخّم القطاع غير المنظم نتيجة علاقات الجوار والفارق في أسعار المواد.
- يتم استغلال كل الفوارق الموجودة بين الاقتصاد التونسي والاقتصاد الليبي لتفعيل التبادل في القطاع غير المنظم عبر مسالك خاصة.
- تفيد بعض التقديرات الميدانية أن المبلغ المحول يوميا يبلغ بين 2 و 3 مليون دينار وباعتماد معدل 2 مليون دينار يوميا فإن المبلغ المحول إلى الخارج عن طريق منظومة الصرافة سنويا قد يبلغ 750 مليون دينار.
- تعتبر تجارة المحروقات هامة وتشغل حوالي 1000 بائع تفصيل وقد انتشرت ظاهرة تهريب المحروقات بتونس بشكل ملفت خاصة بعد الثورة ووصلت إلى حدود تونس العاصمة وتقدر الكميات المهربة سنويا بـ 110 مليون لتر تباع بثمن 1.1د للتر الواحد .وتبلغ قيمة هذه المواد المهربة سنويا بحوالي 120 مليون دينار.
- تمثل مدينة بن قردان التي تقع على بعد 30 كلم من الحدود الليبية مركز التجارة الموازية وقطب الاقتصاد غير المنظم بالجهة وقد ارتفعت مداخيل الأداءات البلدية ببنقردان من 210 الف دينار سنة 1987 إلى 2.5 مليون دينار سنة 2012.

⬅أثبتت الأزمات المتكررة التي نتج عنها غلق معبر راس جدير الحدودي وما افرزته من تداعيات اقتصادية واجتماعية سلبية في الجهة هشاشة الشراكة التونسية الليبية التي لم تنجح في التأسيس لتعاون اقتصادي ثنائي صلب، وقد اقتصرت علاقة الجوار بين ولاية مدنين والغرب الليبي على النشاط غير المنظم في ضل علاقات جوار غير مستقرة بين البلدين واوضاع سياسية متدهورة خاصة من الجانب الليبي.

إشكاليات التنمية في الجهة:

- توفر امكانيات وموارد غير مثمنة بما يُنتج تنمية اقتصادية هشّة ومتفاوتة بين مختلف مكونات الجهة.
- تختص الجهة بنوعين من النشاط الاقتصادي وهما النشاط غير المنظم التجارة الموازية والسياحة .

- يوفر النشاط الاقتصادي الغير المنظم مواطن شغل ومداخيل هامة لقطاعات واسعة من متساكني الجهة ولكنه يساهم في الإضرار بالاقتصاد الجهوي والوطني
- تساهم المداخيل المتأتية من الأنشطة الغير منظمة بصفة جلية في تحسين ظروف عيش نسبة كبيرة من متساكني الجهة فإن هذه المداخيل تبقى خارج الدورة الاقتصادية العادية وبالتالي لا تساهم في تطويرها.
- يطغى على القطاع السياحي الطابع الشاطئي ولا تعني إلا ثلاثة معتمديات (حومة السوق و ميدون وجرجيس) من جملة تسع معتمديات بالجهة وهي تتعرض إلى منافسة دولية شديدة وتأثيرات سلبية نتيجة عدم الاستقرار السياسي.
- لم يتمكن قطاع السياحة والتجارة الموازية من لعب دور المحرك التنموي في الجهة بل لقد كانا سببا وراء بعض التأثيرات السلبية على المحيط وعلى الاقتصاد بالجهة وحتى الاقتصاد الوطني.
- ثانوية القطاعين الفلاحي والصناعي
- اختلال وضعف الاندماج بين مختلف مكوناة الجهة على مستوى التهيئة الترابية والبنية الأساسية
- ولاية لا تضم مدينة كبيرة قادرة على هيكلة وتنظيم المجال الجهوي مدنين لا تفوق عدد سكانها 70.000 ساكن كما أن تواجد عدد من المكونات الإجتماعية والقبلية (جربة، جرجيس، بن قردان، مدنين، بني خداش) لا يساعد على الاندماج الترابي والاقتصادي بين مختلف مكونات الجهة.
- على المستوى البيئي كان لتطور الجهة تأثير سلبي على المحيط، إذ تتعرض الجهة ذات المناخ الجاف إلى عدد من أسباب التدهور التي تمس المنظومة الايكولوجية ومواردها الطبيعية

←وضعية متضاربة ومتفاوتة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بولاية مدنين تتطلب البحث عن استراتيجية مستقبلية قادرة على تغيير الواقع الحالي وإنطلاقة مسار تنموي متطور ومستديم يساعد على إندماج مختلف مكونات الجهة

أهم التوصيات (المقترحات، ...) النظرة الإستراتيجية وشروط تحقيق تنمية مستديمة بالجهة:

- تنظيم وتأطير حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار حوكمة محلية تنخرط في مسار اللامركزية الذي تبنته البلاد.
- تمكين السلط العمومية من وضع استراتيجية التنمية الجهوية بالتركيز على التوجهات والتدخلات ذات الأولوية والمرتبطة بخصوصية الجهة في إطار مشروع التنموي العام للبلاد.
- التعريف بالموارد والامكانيات المتاحة بالجهة بغاية التأكد من حسن التموقع والجاذبية للجهة ضمن محيط وطني ودولي يتميز بالتنافس بين الجهات.
- إعداد مسار تنمية جهوية على قاعدة نظرة استراتيجية متطورة وعبر مخطط تنمية مستديمة
- حوكمة محلية جديدة تنخرط في دعم الديمقراطية واللامركزية بما يستوجب تشريك الفاعلين المحليين وانخراطهم الفعلي في أخذ القرار المتعلق بالتنمية في الجهة.
- قيادة استراتيجية لمسار التنمية الجهوية تؤمنها مؤسسات محلية متخصصة تمتلك إمكانيات العمل والموارد البشرية ذات الكفاءة في مجال التخطيط الاستراتيجي والمتابعة.
- اندماج بين مختلف مكونات الجهة قصد تثمين مختلف الامكانيات للجهة ويسمح بالتكامل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بها.
- انفتاح على الفضاء الاقتصادي الجهوي(الجنوب الشرقي)والوطني والدولي مع خطة تسويق للجهة تهدف إلى الرفع من جاذبيها للاستثمار الخارجي خاصة.

إعداد برنامج عمل للتنمية المستقبلية:

- تقدر الكلفة الاجمالية لخطة العمل في المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستديمة بمدنين حوالي **2601.2مليون دينار** (تقديرات تقريبية تتطلب تنفيذ دراسة جدوى مسبقة).

خطة العمل المتعلقة بالمشاريع ذات الصبغة الجهوية:

- بعث هيكلين جهويين يقومان بتقديم الدعم اللازم للتنمية ويؤمنان القيادة وانجاز مختلف خطط العمل القطاعية للمخطط وهما:
  1. وكالة للتنمية الجهوية الاقتصادية والاجتماعية.

2. بنك جهوي للتنمية.

خطة العمل المتعلقة بالمشاريع ذات الصبغة القطاعية:

القطاع الفلاحي:

- يقترح أربع توجهات استراتيجية:
  1. تعبئة وترشيد استعمال الموارد المائية
  2. المحافظة على الامكانيات الفلاحية والمراعي بالجهة
  3. اعطاء الأولوية لتعدد وظائف القطاع الفلاحي
  4. مزيد تثمين الصيد البحري وتربية الاحياء المائية.
- وحتى يتسنى تنفيذ هذه التوجهات وضع المخطط مقترحا لانجاز 15 مشروعا منها 4تتعلق بالماء، 2 تتعلق بالمراعي وتربية الماشية، 4 تهتم بالانتاج النباتي، 2 تتعلق بتعدد الوظائف الفلاحية، 3 تتعلق بالصيد البحري وتربية الاحياء المائية.

القطاع السياحي:

- تهدف التوجهات الاستراتيجية للتعريف بالمنتجات السياحية لكامل الولاية وذلك بغاية إعطاء دفع جديد وتنويع الأنشطة السياحية في الجهة ولتنفيذ ذلك تمّ اعتماد 4 توجهات استراتيجية هي التالية:
  1. تحويل جربة إلى جزيرة سياحية(كامل الجزيرة وليس المنطقة السياحية فقط.)
  2. تحقيق اندماج بين النشاط السياحي بجرجيس وفضاء الأنشطة الإقتصادية.
  3. جعل منطقة بن قردان قطبا سياحيا في علاقة مع الحركة الحدودية.
  4. بعث كتلة سياحية حول بني خداش تضم القصور والجبال.
- وحتى يتسنى تحقيق هذه التوجهات يطرح المخطط إنجاز عشرة مشاريع من شأنها أن تعطي دفعا جديدا لقطاع السياحة بالجهة عبر الارتقاء بأربعة مناطق سياحية تمتاز كل واحدة منها بخاصيات ذاتية.

القطاع الصناعي:

- تهدف التوجهات الاستراتيجية في المجال الصناعي لتحويل الجهة إلى قطب صناعي يعمل على تثمين الامكانيات والموارد المتاحة بالجهة والانخراط ضمن استراتيجية انفتاح واندماج في فضاء صناعي أوسع. ولتحقيق ذلك تتعلق التوجهات الاستراتيجية بما يلي:

1. على المدى القصير :تعزيز الحركية الصناعية المحلية عبر الاستكمال السريع للبنية الأساسية الصناعية وتثمين الموارد المتوفرة محليا والسهلة الاستغلال، بعث مؤسسات صناعية ذات حجم صغير تمتاز بالمرونة وقادرة على التأقلم مع تطورات الأسواق
2. على المدى المتوسط : التأسيس للانتقال من مجرد التحويل إلى الادماج التدريجي للمعرفة الهندسية بهدف تثمين التجربة ورسملة المعرفة.
3. على المدى الطويل :جعل الطاقة الشمسية محورا استراتيجيا للتنمية التكنولوجية والصناعية بالولاية وبمختلف مناطق الجنوب التونسي.

- وفي إطار تفعيل هذه التوجهات الاستراتيجية للقطاع الصناعي يقترح 15 مشروعا تتنوع من تثمين الموارد الطبيعية والفلاحية إلى المشاريع الكبرى . ويستوجب هذا النوع الثاني من المشاريع إضافة إلى الإرادة السياسية شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك ضمن تعاون أوسع وشراكة تضم فاعلين دوليين .

قطاع التهيئة الترابية والبنية الأساسية:

- التوصل إلى تنظيم أمثل للمجال الجهوي بغاية إبراز مكامن القوة والرفع من جاذبية الجهة. وقد تمّ اعتماد ثلاثة توجهات استراتيجية في الغرض:

1. تمكين الجهة من هيكلة متوازنة للأحزمة العمرانية وبقطبية موزعة لكامل الفضاء الترابي وتقتضي هذه القطبية المشتركة إعداد مثال تناسق : مدنين جربة، جرجيس بن قردان لإعطاء أولوية للتكامل والعمل الشبكي والاندماج الجهوي.
2. تعزيز الترابط عبر شبكة نقل متعدد الوسائط : ويتمثل في تمكين الجهة من بنية أساسية كبرى(طرقات سيارة ، سكك حديدية، موانىء مطارات)وذلك بهدف تسهل التبادل الدولي وتعزيز الترابط

الناجع بين مراكز التبادل وأقطاب التنمية الموجودة أو التي سيتم بعثها

3. تمكين الجهة من نظرة استراتيجية في مجال حماية البيئة عبر اعتماد مبادىء التعمير الايكولوجي والهندسة عالية الجودة البيئية HQEواعتماد الحوكمة البيئية المتخصصة و الأخذ بعين الاعتبار بمبادىء التأقلم مع التغيرات المناخية و إدخال منظومة تصرف مندمجة ومستديمة للنفايات في المنطقة.

قطاع التعليم العالي والتكوين المهني والبحث والتطوير:

- تمكين الجهة من قطب جامعي في مستوى عال قادر على مساعدة الجهة على الاندماج في اقتصاد حديث ولتحقيق ذلك تم التركيز على ثلاث توجهات:

1. في مجال التعليم العالي : تطوير هذا القطاع بهدف ادماج جهة تطاوين وبعث جامعة جهوية منفتحة على الخارج مع إعطاء أولوية للشراكة الناشطة بني القطاعين العام والخاص.
2. في مجال التكوين المهني : تأهيل مجمل المنظومة في إطار بعد جهوي لسياسة التكوين ضمن تناغم بين متطلبات التشغيل ومستلزمات التكوين مع مراعاة الطلب الجهوي والوطني والدولي.
3. في مجال البحث والتطوير : إعادة تموقع معهد المناطق القاحلة في مجاله الجهوي وتوفير كل الظروف الملائمة لاستكمال تركيز القطب التكنولوجي وإحالة مشروع تطويره إلى فاعلين اقتصاديين وطنيين وأجانب.

- وبغاية تنفيذ هذه التوجهات الاستراتيجية اقترح مخطط القطاع تسعة عشرة مشروعا تهدف إلى التوصل بعد مدّة إلى تحقيق قطب علمي وتكنولوجي يدفع الابتكار ويساهم في تطوير الموارد البشرية مع عدد من المشاريع الهادفة إلى تعزيز نسيج مؤسسات التعليم العالي الموجودة وخاصة ببعث كلية طب بمدنين.

مجال الشراكة مع ليبيا:

- تطوير التعاون في شتى المجالات قصد الحد من هيمنة القطاع الغير المنظم والتجارة الموازية على الدورة الإقتصادية وبناء تعاون إقتصادي صلب ومنظم. وحتى يتسنى ذلك تمّ اعتماد توجهين أساسين:

1. العمل على إحداث فضاء اقتصادي دولي بين جهة مدنين والغرب الليبي خاصة .ويتمثل ذلك في تمكين المنطقة من الامكانيات اللازمة(نظرة استراتيجية، بنية أساسية، موارد بشرية تأطير مؤسساتي)...حتّى يتسنى لها الانتفاع من موقعها الجغرافي المحاذي للقطر الليبي الذي تمثل آفاق إعادة بناءه وتطويره فرصة للجهة مع العمل على التغيير التدريجي لطبيعة علاقة الجهة بليبيا وإعطاء الأولوية للشراكات بمختلف أنواعها.
2. الانطلاق في مسار تنظيم الأنشطة الاقتصادية الموازية التي رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية فإنها تظل ذات طبيعة هشة نظرا لارتباطها بالأوضاع الحدودية .إضافة لما تمثله من مخاطر في صورة تناميها وهي مخاطر تهدد الاقتصاد والمالية العمومية والتشغيل والأمن .كما أن الوقاية تتطلب التحكم في هذا القطاع وفي ادماجه الفعلي والتدريجي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة بما في ذلك عبر بعث الفضاء الاقتصادي الحدودي المفتوح على الخارج.

- وحتى يتسنى تنفيذ كافة هذه التوجهات اعتمد المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستديمة بمدنين تسعة مشاريع مجمعة في أربعة برامج ومشاريع تهدف إلى دعم نوع جديد من الشراكة بين ولاية مدنين والغرب الليبي تتنزل في إطار استراتيجية انفتاح للاقتصاد الجهوي على الاقتصاد الدولي والتنظيم التدريجي للأنشطة الاقتصادية الموازية.

ملاحظات أخرى